

" المحاضرة الثانية عشر : أنواع الشركات "

أولاً. شركات الأشخاص :

- وهي الشركات التي يملكونها أكثر من شخص واحد ، ويقوم هذا النوع من الشركات على اعتبار الشخصي للشركاء و الثقة المتبادلة بينهم ، بمعنى أن الشركاء يعرف كلًا منهم الآخر معرفة تامة و يثق به ثقة جيدة ...

وتقسام شركات الأشخاص إلى ثلاثة أنواع وهي :

١. شركات التضامن :

- وهي الشركات التي تتكون من شريكين أو أكثر مسؤولين بالتضامن في جميع أموالهم عن ديون الشركة ، ويعنى ذلك أن مسؤولية الشركاء المتضامنين غير محدودة بحصتهم في رأس المال بل تتعذر إلى أموالهم الخاصة و بالتالي فإن رأس المال ليس هو فقط الضمان الوحيد لسداد الدائنين وإنما يمكن أن تتعذر الخسائر الأموال الخاصة للشركاء ...

٢. خصائص شركات التضامن :

- تكون اسم الشركة من اسم شريك واحد أو أكثر من شريك مقولناً بما ينبع عن وجود شركة ، حيث يضاف إلى عنوان الشركة عادةً كلمة (وشركاه) للدلالة على وجود شركاء آخرين ، وتحتمل الشركة الالتزامات تجاه الغير بمقتضى هذا الاسم ، ولا يمنع ذلك من وجود اسم تجاري للشركة مثل (شركة السعادة للتجارة أو شركة التعاون للمقاولات) وهذا ...

المسؤولية التضامنية بين الشركاء: حيث يحق لداني الشركة الرجوع إلى أي من الشركاء أو إليهم جميعاً ، بمعنى أن لداني الشركة ضماناً عاماً على أموال الشركة بصفة أصلية وعلى أموال الشركاء الشخصية بصفة احتياطية ، وإذا حصل دائن على حقه من أحد الشركاء فلهذا الشريك الحق في الرجوع إلى بقية الشركاء ...

عدم قابلية حصن الشركاء للتداول: أي عدم بيع الشريك حصته أو إحلال آخر محله إلا بموافقة الشركاء أو بمراعاة الشروط الواردة في عقد الشركة لأنها تقوم على اعتبار الشخصي .

تعتبر جميع الشركاء في الشركة تجارةً ، ولذا يجب أن تتوافق فيهم أهلية التجارة وتسرى عليهم أحكام القانون التجاري ...
لا تجوز مطالبة أي شريك بأن يؤدي من ماله ديناً على الشركة إلا بعد ثبوت هذا الدين في ذمتها باقرار من المسؤولين عن إدارتها ...
تنقض شركات التضامن و تحل بوفاة أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو بشهر إفلاسه أو إعساره أو انسحابه من الشركة ، و يمكن أن تستمر الشركة إذا نص عقد الشركة على استمرارها في الحالات السابقة ...

لا يجوز اجراء تغييرات في عقد الشركة إلا إذا أجمع الشركاء على ذلك ، إذا تم التغيير في العقد وجب على الشركاء إشهار ذلك التغيير بنفس الطريقة التي يتم بها إشهار العقد عند تأسيس الشركة و تكوينها ...

إذا لم يحدد في عقد الشركة كيفية توزيع الأرباح بين الشركاء فيتم توزيع الأرباح بنسبية حصن الشركاء في رأس المال ، وإذا نص عقد الشركة على نصيب الشريك في الربح فقط فإنه ينطبق أيضاً على الخسارة ، مع ملاحظة أن الأصل في توزيع الخسارة من الناحية الشرعية أن تكون بحسب حصن الشركاء في رأس المال ...

٣. شركات التوصية البسيطة :

- هي الشركات التي تتكون من فريقين من الشركاء ، فريق يضم على الأقل شريكاً متضامناً مسؤولًا في جميع أمواله عن ديون الشركة ويستمد عنوان الشركة من أسماء الشركاء المتضامنين ويكون مسؤولًا عن إدارة الشركة ويكسب صفة التاجر ، وفريق آخر يضم على الأقل شريكاً موصياً مسؤولًا عن ديون الشركة بقدر حصته في رأس المال ولا يتدخل في إدارة الشركة ولا يدخل أسمه في عنوان الشركة ولا يكتسب صفة التاجر ...
تنقض الشركة بوفاة أحد الشركاء أو الحجر عليه مالم يتلقى على غير ذلك ...

٤. شركات المحاصة :

- هي الشركات التي تستتر عن الغير و لا تتمتع بشخصية اعتبارية و لا تخضع لإجراءات الإشهار ، فهي شركات مؤقتة يتم إنشاؤها بين الشركاء لأغراض معينة ...

خصائص شركات المحاصة :

- عدم وجود شخصية معنوية للشركة مستقلة بذاتها عن شخصية الشركاء ...
- غيبة الصفة الشخصية على معاملات الشركة ، لأن الشركاء يتعاملون مع الغير بصفتهم الشخصية ولحساب الشركة ...
- عدم وجود الذمة المالية المستقلة للشركة (رأس مال خاص بها) لأن الحصص التي يقدمها الشركاء تبقى ملكا لهم ولا تنتقل ملكيتها للشركة مع أنه يحق لها استعمالها واستغلالها ...
- عدم اشتراط كتابة عقد لهذا النوع من الشركات حيث يمكن إثبات وجودها في الرسائل المتبادلة بين الشركاء أو الدفاتر المحاسبية المستخدمة ...
- انتهاء علاقة الشركاء ببعضهم حال اقتسام الأرباح والخسائر التي نتجت عن عمليات المحاصة بالنسبة المتفق عليها ...

ثانياً. شركات الأموال :

- وهي الشركات التي يملكونها أكثر من شخص واحد ، ويقوم هذا النوع من الشركات على الاعتبار المالي ، ..
- بمعنى أن الاعتبار الرئيسي في تكوين هذه الشركات يكون لمجموعة الأموال التي يقدمها الشركاء بغض النظر عن شخصياتهم وميولهم ،
- وتعتبر شركات الأموال بأنواعها من الشركات الحديثة

وتنقسم شركات الأموال إلى ثلاثة أنواع :

١. شركات المساهمة :

- هي الشركات التي ينقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول و غير قابلة للتجزئة ولا يسأل الشركاء فيها إلا بقدر قيمة أسهمهم ولا يجوز أن يقل عدد الشركاء فيها عن خمسة شركاء ...

ـ خصائص شركات المساهمة :

ـ ضخامة رأس المال ، ويمكن تقسيم شركات المساهمة من حيث الاكتتاب برأس مالها إلى نوعين :-

- أ - شركات يكتب المؤسسوں بجزء من رأس مالها والجزء الآخر يطرح للاكتتاب العام ، وهذه لا يجوز ان يقل رأس مالها عن ١٠ ملايين ريال (تسمى شركات مساهمة مفتوحة) ...

- ب - شركات يكتب المؤسسوں بكل رأس مالها ، وهذه لا يجوز ان يقل رأس مالها عن مليونين ريال (تسمى شركات مساهمة مغلقة)

- قيام شركات المساهمة يؤدي إلى زيادة الثروة الاقتصادية حيث أن تدفق أموال الناس إلى هذه الشركات يؤدي إلى خروج الأموال المعطلة من مخابنها لتجد سبيلاً إلى الاستثمار بدلاً من الانتظار فيزيد الانتاج أو يتحسن ...
- لابقل : عدد الشركاء عن خمسة شركاء ...
- لاتكون شركة المساهمة باسم الشركاء إنما تستمد اسمها من الغرض أو المشروع الذي أنشئت من أجله ...
- مسؤولية الشركاء في شركة المساهمة محدودة بقدر قيمة أسهمهم ...
- ادارة شركة المساهمة تكون عن طريق مجلس إدارة ينتخبه المساهمون من حملة الأسهم بشرط أن لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء ومدير عام لإدارة الأعمال اليومية ، يتم تعينه من أعضاء مجلس الإدارة أو من غيرهم ...

ـ شركات المساهمة من حيث قرار الترخيص بتأسيسها نوعان:

- أ - شركات يصدر الترخيص بتأسيسها بمرسوم ملكي وهي ذات الامتياز ، التي تدير مرفقاً عاماً ، والتي تقدم لها الدولة إعانة ..
- ب - ماعدا ذلك من الشركات المساهمة يصدر الترخيص بتأسيسها قرار من وزير التجارة ...

- سهولة تداول أسهم شركة المساهمة ، يمكن للمساهم عند حاجته للسيولة بيعها بكل يسر وسهولة دون الحاجة لموافقة المساهمين ...
- عدم اكتساب المساهم صفة الناشر ولو كانت الشركة تجارية ...
- وسيلة مناسبة للاستثمار خاصة للأشخاص الذين يحضر عليهم ممارسة الأعمال التجارية مثل الموظفين الحكوميين ...
- لا تتأثر حياة الشركة بموت أو إفلاس أحد حملة أسهمها ...
- عدم تأثر الشركة بتغير القيمة السوقية لأسهمها ...

سؤال هام :

- يقوم المؤسسين بإبرام الكثير من التصرفات لحساب الشركة فيتعاقدون مع البنوك ومع المطبع لطباعة نشرات الاكتتاب ،**
ويبرمون عقوداً أخرى تتطلبها طبيعة نشاط الشركة وتتكلف مبالغ كبيرة ..
وقد يقوم المؤسسين كذلك بشراء الآلات وإنشاء المصانع وتوظيف الموظفين وشراء مقر الشركة ،
وإبرام عقود ترخيص باستخدام براءات الاختراع ...
وهنا يثار التساؤل حول مسؤولية المؤسسين عن تصرفات الشركة التي لا زالت تحت إجراءات التأسيس ...
- هناك العديد من الآراء حول هذه النقطة ولكن يذهب الغالبية إلى أن الشركة ليس لها وجود قانوني خلال مرحلة التأسيس**
وأن المؤسسين إنما يتعاقدون باسمهم ولحسابهم ...

ذلك يعتبر المؤسسين مسؤولين بالتضامن في مواجهة المكتتبين والغير عن العقود والتصرفات التي أبرموها ...
ولقد نص نظام الشركات على ذلك صراحة بقوله " وإذا لم يتم تأسيس الشركة على النحو المبين في [نظام الشركات] ،
كان للمكتتبين أن يستردوا المبالغ التي دفعوها أو الحصص العينية التي قدموها ،
وكان المؤسسين مسؤولين بالتضامن عن الوفاء بهذا الالتزام وعن التعويض عند الاقتضاء ،
وذلك يتحمل المسؤولين جميع المصاريف التي أتفق في تأسيس الشركة ،
ويكونون مسؤولين بالتضامن في مواجهة الغير عن الأفعال والتصرفات التي صدرت منهم خلال فترة التأسيس... .

٢. شركات التوصية بالأسهم :

هي الشركات التي تتكون من فريقين : فريق يضم على الأقل شريكاً متضامناً مسنوّلاً في جميع أمواله عن ديون الشركة ،
وفريق آخر يضم شركاء مساهمين لا يقل عددهم عن أربعة شركاء ، و لا يسألون عن ديون الشركة إلا بقدر حصتهم في رأس المال ...

خصائص شركة التوصية بالأسهم :

- اسم الشركة يستمد من أسماء الشركاء المتضامنين على أن يضاف إليها عبارة (شركة توصية بالأسهم) ..
- يجب أن لا يقل رأس مال الشركة عن مليون ريال سعودي ..
- تتم إدارة الشركة عن طريق أحد الشركاء المتضامنين ..
- تنقضي الشركة بوفاة أحد الشركاء المتضامنين أو الحجر عليه مالم يتفق على غير ذلك ،
وذلك تنقضي الشركة بأسباب الانقضاء الخاصة بشركات المساهمة ...

٣. الشركات ذات المسئولية المحدودة :

هي الشركات التي تتكون من شريكين أو أكثر مسؤولين عن ديون الشركة بقدر حصتهم في رأس المال ،
و لا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكاً ، و ينقسم رأس مالها إلى حصة متساوية القيمة ،
و لا يجوز أن تكون هذه الحصة ممثلاً في صكوك قابلة للتداول و تكون الحصة غير قابلة للتجزئة ...

خصائص الشركة ذات المسئولية المحدودة :

- حدد نظام الشركات الحد الأدنى لعدد الشركاء بشركين وخمسين شريك كحد أقصى ...
- يناسب هذا النوع من الشركات المشروعات المتوسطة والصغيرة التي تؤسس بين عدد من الشركاء ...
- يسأل الشريك عن ديون الشركة مسئولية محدودة بقدر ما قدمه من حصة ولا تمتد المسئولية إلى أمواله الخاصة ...
- لا يقل رأس المال عن خمسين ألف ريال سعودي ...
- لا يجوز للشركة أن تلجأ إلى الإكتتاب لتكوين رأس مالها أو زيادته أو الحصول على قرض ...
- لا يجوز أن يكون غرض الشركة القيام بأعمال الادخار والتأمين والبنوك ...
- لا يجوز أن تكون حصة الشركة ممثلاً في صكوك قابلة للتداول ومع ذلك يجوز للشريك أن يتنازل عن حصته لأحد الشركاء أو للغير ...